التعليم الديني:

تصورات لتحسين المخرجات

د. بدر محمد ملك
د. لطيفة حسين الكندري

المقدمة

يطمح المربون اليوم إلى بلورة خطاب تربوي إسلامي راشد يمقت التشدد وينبذ التساهل ويتخذ من الوسطية منهجا، ومن العمل النافع مسلكا، فيرتقي بالجيل الصاعد وفق معايير الأصالة والمعاصرة ليقوم المسلم في المؤسسات الشرعية وغيرها بأخذ نصيبه من التعليم المرغوب لينال المطلوب فيبني شخصيته المستقلة وفي نفس اللحظة يوسع دائرة التواصل ومساحات التفاعل مع المسلمين وغيرهم عبر قنوات التسامح الإنساني.

وإن التربية الدينية أو الشرعية هي عملية نستهدف من خلالها تزويد المتعلم بالقدر الضروري من الثقافة الدينية لتوجيه سلوكه وتشكيل اتجاهاته وتهذيب ميوله وفقا لما يقرره الدين، أما التعليم الديني فهو ذلك النظام الذي يضم عددا من المؤسسات التي تقتصر على تعليم طلابها العلوم الدينية المختلفة وما يتصل بها من علوم أخرى.(١)

ويحتاج العالم الإسلامي قاطبة إلى تنمية المتعلمين بصورة تنطلق من مبادئ التجديد، فتستجيب لتوجيهات الإسلام، كما تتجاوب مع التجارب الناجحة وتسعى جاهدة إلى المشاركة في صناعتها وتتجاوز الحدود الجغرافية، والقيود الاجتماعية،

وتفارق الثقافة الاستهلاكية ولا يتحقق ذلك بعقول تخزن المعلومات حفظا أجوف فتكون أوعية ثقافية ناقلة لا ناقدة. إن الاستراتيجيات التربوية هي آليات عمل نابعة من رؤية محددة وواضحة وشاملة تحدد المسارات والممارسات والسياسات وتخضع للتقويم الموضوعي الحيادي الشامل المستمر في ضوء المستجدات الهامة والمقاصد العامة.

والورقة الراهنة تقدم رؤية أولية لميادين ينبغي التدبر فيها من قبل الأفراد والمؤسسات وهي في مجملها دعوة للعودة إلى الأصول مع ترجيح النصوص في ضوء المقاصد من غير نكوص مع ملاحقة روائع ابتكارات العصر. وهكذا فلا مناص من الحداثة والتراث، فهما شقائق إذا أدركنا جوهر الحقائق.

أفق التفقه بالدين

قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ**» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه «**كُونُوا رَبَّانِيِّينَ حُلَمَاءَ فُقَهَاءَ**» وهذه الكلمات تكرم منزلة العلوم الشرعية وتعلي من مرتبتها وتدعم الوازع العلمي ودفعه نحو المزيد من الفهم والتفنن في التعليم، فالفهم هبة الله سبحانه لعباده ذكورا وإناثا إذا كان السعي سعيا مخلصا صحيحا، والله لا يضيع أجر العاملين. ولقد قرن النبي صلى الله عليه وسلم بين قوة الأمة وبين الفقه في الدين فقال «**مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ**». قال العسقلاني في فتح الباري «ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين – أي يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الفروع – فقد حرم الخير. وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس، ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم».

من أهداف التربية الدينية أن يفهم المتعلم طبيعة الحياة ورسالته العملية بصورة متفائلة متفاعلة من أجل تسخير خيراتها لسعادة الإنسانية. وكل تعليم ديني مبتور عن غاياته الدنيوية، فهو تعليم واهن يجر إلى عقلية اعتزالية، ونفسية مضطربة تهرب من الحياة الحقيقية إلى سراب المثالية العاجزة. إن العلوم الدينية لا تنحصر في مجموعة الأحكام الشرعية المتعلقة بالحلال والحرام، بل تتسع لتشمل كل ما ينفع الناس لا سيما علوم تطهير النفس من العادات الضارة والآفات النفسية ولقد عد الغزالي في مقدمة المستصفى «من العلم الديني علم الباطن يعني علم القلب وتطهيره عن الأخلاق الذميمة» كما قال

الخطيب الشربيني في كتابه مغني المحتاج. «**ويتسع معنى كلمة العلم ليشمل كل علم نافع يخدم البشر ويرتقي بالإنسانية فالعلوم الدينية باعثة للفضائل بكل فصائلها المتشعبة**».

المأزق الخانق

تعيش المنطقة العربية في ظروف حرجة منذ قرون عدة والمعطيات الحالية تحمل أنباء غير سارة وعندما نجد الكتاب يدلون بدلوهم في موضوع إصلاح أوضاعنا التعليمية، فلسنا بحاجة إلى التجريح وإثبات أن مناهجنا منزهة عن النقص فنحط من قدر المخالف ونخلط بذلك بين الدين المعصوم والاجتهاد القاصر. ويحاول البعض أن يبين في كل مناسبة سلامة مناهجنا الدينية كلها رغم قصورها المؤكد في جوانب كثيرة وهو أمر يعتري جميع المناهج الدراسية؛ لذلك فإن عملية تقويم وقياس المناهج الدراسية عملية مستمرة مهما تشدد الرافضون. إن الأمم القوية اليوم هي التي تفخر بمنجزاتها ولا تحتقر النقد. ويفضل البعض أن لا ننجرف نحو نقد الأوضاع التعليمية القائمة وتغييرها في دولنا العربية كي لا نخدم الأعداء ولكي لا نلبي رغبة غربية طالما طالب بها المغرضون من أجل تجفيف المنابع لأغراض سياسية ظاهرة وأطماع اقتصادية سافرة. ومن المعلوم أن مناهج الغرب مليئة بالمغالطات التاريخية وتحمل في طياتها خميرة فكرية تميل إلى احتقار العرب والإسلام – صراحة أو ضمنا – فلماذا نراجع مواقفنا ونخضع للضغوط، ولا نطالب غيرنا بالأمر نفسه إن كنا نبحث عن الحقيقة ونريد لأطفالنا حياة رغيدة؟ هذا التحفظ قد يكون ذريعة لبقاء الجمود وتكبيل التجديد وهذا الهاجس أساس دعوة ظاهرها الحكمة وباطنها النكبة. إن النقد التربوي الذاتي الموضوعي ضرورة لتطوير استراتيجيات التعليم الديني والمدني على حد سواء، ولا بد من تشجيع النقاش الموضوعي ونقد الموروث السلبي بجميع مفرداته؛ ولأن المقال الراهن مخصص لمناقشة التعليم الديني وسبل تفعيله فلن نتناول التعليم المدني ولا التعليم في الغرب مع التأكيد على الحاجة الماسة للتطوير في ميادين كثيرة كلها ذات تأثير كبير ومن الصعب عزل تأثيراتها عن التعليم الديني سلبا وإيجابا.

هناك معوقات كثيرة تواجه الباحث في دراسته للفكر الإسلامي والدراسات الشرعية؛ حيث إن معظم الدراسات تتوقف عند نتائج الكتب القديمة، وتجمِّد التفكير عند فقه العبادات، وتخلط بين حقائق الدين واجتهادات الفقهاء، وتخاف من التعامل مع التقنية الحديثة، وتمنع التجديد بل إن الوصاية الدينية والإرهاب الفكري من معوقات الدراسات البحثية الإسلامية[٢].

ولا شك في أن تلك المعوقات أرهقت العقل المسلم لا سيما أن المحن الخارجية لا تقل خطورة عن أخواتها. لقد أثرت جميع تلك العوامل على مسيرة التعليم الديني، بأكثر من صورة فرغم كثرة الدراسات الهادفة إلى تطوير التعليم الديني إلا أنها تفتقد إلى الصراحة في فهم الواقع، والعمق في حل إشكالاته، والإبداع في الارتقاء بمسيرته. ولا بد من «**أن يعتمد تطوير التعليم الديني على البحوث العلمية التقويمية لجميع عناصره، فينتظم الإدارة، والمعلم، والمنهج، وأوجه النشاط، والمواقف التعليمية، وطرق التدريس، وأساليب التقويم**»(٣).

ويلعب التعليم الديني أهمية كبرى في حياة المجتمعات الإسلامية، لا سيما وهي تواجه تغيرات ضخمة تمنعها من تحقيق النهضة وتحجبها عن أداء رسالتها النبيلة بالشكل اللائق. تمر جميع السياسات والمناهج التربوية بعملية تغيير وتطوير وإصلاح لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات وتخضع لمراجعات منهجية على ضوء متطلبات العصر وهذه التغيرات بطبيعتها ظاهرة صحية؛ إذ كانت بعيدة عن هيمنة المطامع السياسية التوسعية الداخلية والخارجية. ويعاني التعليم الديني في العالم العربي من إشكاليات عديدة نتجت عن وهن الأوضاع السياسية، وجمود حركة الاجتهاد، وقصور في فهم النظريات الحديثة حتى أن المتخصص في العلوم الدينية بات يشعر بأنه شبه منعزل عن العلوم المدنية بتعدد لغاتها الهامة، ونظرياتها المتشعبة، ومؤتمراتها العالمية، ومؤسساتها التخصصية، واتصالاتها المتقدمة، وإصداراتها المتجددة. إن الحركة التربوية المعاصرة تتفنن في إبراز منجزاتها عالميا على مستوى الإعلام والجامعات وشبكات الانترنت وهذا التنافس المتصاعد يكشف جمود مؤسساتنا التعليمية التي ألفت الركود.

سبل الارتقاء

تهدف التربية الدينية إلى توثيق صلة الطالب بمقاصد الدين وأهدافه العامة المتعلقة بوحدة المسلمين وخدمة الناس والإحسان في العمل وتربية الإنسان من خلال بناء شخصيته الإسلامية التي توازن بين علوم الدين وبين علوم الحياة. إن التطوير الشامل في ساحة التعليم هو الذي يتناول الأركان التربوية وهي تشمل فلسفة التربية، والمناهج الدراسية، والمعلم، ووسائل التعليم، والطالب والسياسات العامة.

وتتجه استراتيجيات بعض مؤسسات التعليم الديني في القرن الواحد والعشرين نحو

تحديد رؤية واسعة ليكون التعليم الشرعي «**مطابقاً لمعايير الجودة التربوية العالمية ومتميزا على مستوى مدارس العالم العربي الإسلامي**»(٤) وهذا توجه محمود إذا نجحنا في تحديد الآليات الفاعلة الكفيلة بصقل مواهب الطلاب والطالبات في ضوء متطلبات الحياة الحقيقية.

وتبذل مؤسسات التعليم الديني جهودا كبيرة لبلورة سياسات تعليمية أكثر فعالية وتضمن الجودة لتحسين المخرجات وفي ما يلي مجموعة تصورات قد يحتاج إلي مناقشتها صناع القرار وكل من يسعى إلى استكمال مسيرة التعليم الديني والارتقاء بمخرجاته التعليمية:

١- تطوير وتبسيط المناهج الدراسية كي تصبح محببة للنفس ومناسبة للعصر.

٢- إكمال السلم التعليمي إذ تفتقر بعض الدول توفير التعليم الديني منذ المرحلة الابتدائية؛ حيث إن بعض الدول تبدأ بتوفير خدمة التعليم الديني مع بداية المرحلة المتوسطة.

٣- إحياء وتطوير الممارسات التراثية النافعة تعليميا من مثل إحياء وتطوير المنظومات التعليمية (الشعر التعليمي) والتعليقة (كتابة المذكرات الدراسية) والمفيد والمعيد وحفلة الحذاقة (التخرج) وما تصاحبها من أخلاقيات نبيلة سمحة تحث على العلم، وتبعث النهضة، وتبث النشاط وتثري الميدان بحيوية الأصالة دون هجر للجديد.

٤- استيعاب الطاقات النسائية وتمكين المرأة بعيدا عن مبالغات الغرب وإخفاقات الشرق.

٥- تنمية الفكر النقدي الذي يرحب بالإبداع ويتسق مع سماحة الإسلام.

٦- الانفتاح على التجارب التربوية المختلفة في ماليزيا مثلاً، وتبني النافع والمناسب منها وتشجيع ونشر التجارب التربوية الناجحة عربيا وإسلاميا وتوفير خلاصات عنها على شبكات الانترنت.

٧- تعلم اللغات الأجنبية والانفتاح الواعي المتوازن على الثقافات.

٨- ربط التعليم بالاحتياجات المحلية والإقليمية في ضوء المتغيرات العالمية.

٩- ربط التعليم بالتقنية الحديثة التي تشكل حياة البشر في جميع المجالات التعليمية والمعيشية.

١٠- استحداث مادة المهارات الحياتية التي «**تتناول مواضيع كإدارة الذات والعلاقات مع الآخرين وإدارة مجموعات التعليم والعمل وضبط الوقت**»[٥]. من أهداف ثقافة الطفل «**اكتساب الطفل للاتجاهات الإيجابية في السلوك والعادات الصحية السليمة**»[٦].

١١- إتاحة الفرصة للقطاع الاستثماري ليخوض الميدان جزئيا أو كليا وفق ضوابط تضمن الأصالة وتكفل الجودة والإنصاف.

١٢- توسيع نطاق التربية بالعمل، والتعليم بالمعاينة (الخبرة)، وذلك من خلال تشجيع الزيارات الميدانية والتجارب المعملية. وكذلك العناية بأسلوب حل المشكلات والبحث والحوار السقراطي، والتثقيف الذاتي وعمل المشروعات الجماعية وتشجيع الانخراط في الأندية الرياضية والثقافية .

١٣- تدريب الطلاب على معاني الوحدة والتضامن والتآلف والتكافل الإسلامي مع الطوائف الإسلامية المختلفة ومحاربة كل نعرة جاهلية تمزق الصف وتشتت الطاقات وتمنع من الوصول للمقاصد الكبرى والمصالح العظمى. إن النأي عن مواطن الخلاف في دقائق الأمور وعدم الانشغال بمواقف النزاع بات من متطلبات التقدم في عصر يؤمن بقوة التكتلات وينادي بتوسيع دائرة الاختيار وحرية الاختلاف.

١٤- العناية بالفنون الجميلة (التربية الفنية والموسيقية) فإنها ترقق الطبائع، وتهذب النفوس، وتربط الفرد بالمجتمع، وتشجع على الإبداع، والاستقلالية في التفكير، وتدل على سعة وسماحة الدين الإسلامي الذي وسع ويسع الاجتهادات الحرة ولا يحجر على المفكرين، فالتدين السليم لا يعني الانعزال عن مباهج الحياة والابتعاد عن تذوق الفنون.

١٥- التنسيق بين جميع القطاعات المهتمة بنشر الثقافة الدينية (مراكز تحفيظ القرآن الكريم ، المساجد، الجمعيات الدينية الأهلية ...) لتحقق الأهداف بآليات محددة واستراتيجيات تكاملية.

١٦- توفير الأمن المستقبلي وذلك بتسهيل طريق التعيين في الوظائف للخريج من المعاهد الشرعية من خلال تسهيل عملية التحاق طالب التعليم الديني بالجامعات داخل وخارج البلدان العربية بعد تخرجه من الثانوية العامة، فيعامل معاملة المتخصص بالقسم الأدبي فيحق له الالتحاق بقسم الإعلام والإدارة والتجارة إلى جانب حقه في الالتحاق بكليات التربية والشريعة والقانون والعلوم العسكرية.

سبل العناية بالمنفوقين والمتعثرين

أخذت فلسفة التربية بتجديد الكثير من ثوابتها ومازالت تتراجع عن بعض مسلماتها السابقة، وتغير مسيرة اتجاهاتها التعليمية التقليدية، فالتربية من الحقوق المدنية القطعية المكفولة لكل أفراد المجتمع من الذكور والإناث. وهي ليست قاصرة على المتفوقين منهم بل الجميع متفوق بشكل أو بآخر، فكل إنسان متميز ولكن تختلف نوعية ودرجة الرعاية التعليمية التي تناسبه، ومن هنا ازدهرت اليوم المراكز التخصصية لرعاية الموهوبين من جهة والفئات الخاصة من جهة أخرى.

ولقد خلق الله جل ثناؤه الإنسان في أحسن وأكرم وأعظم تقويم، وهو قابل للتعليم ومستعد للتمتع بالحياة. والتربية في غاياتها الكبرى هي فن استخراج الخيرات واستباق الطاقات وما التحصيل الدراسي والذكاء العقلي إلا موهبة من أصل مواهب كثيرة (حركية ونفسية واجتماعية ..) أودعها الله سبحانه في خلقه ولا يليق بالمؤسسات التعليمية الجادة أن تهتم بتكديس المعلومات في ذهن المتعلم وتنصرف عن تنمية الطفل من رؤية شاملة تسع مواهبه الظاهرة والكامنة. إذا كان كل فرد هو نسيج في ذاته يمتلك أساسيات التعلم، فإنه قد يحتاج إلى طرائق (بصرية وسمعية وحركية) تتفق مع استعداداته الخاصة من أجل تنمية الاتجاهات الإيجابية.

لقد فتحت نظرية الذكاءات المتعددة **لهورد غاردنر** أبوابا جديدة للمعلمين والآباء لاكتشاف وتوجيه وتعليم الأطفال فالذكاء الطبيعي مثلا هو حب الطيور والنباتات والحيوانات ... والذكاء الاجتماعي مهارة في توثيق العلاقات وكذا الذكاء النفسي والحركي والموسيقي ... مجالات وذكاءات كثيرة أهملتها المدارس عندما جعلت جل اهتمامها رعاية الجانب العقلي المقتصر على فهم المعلومات. كل إنسان نسيج وحده ويستحق رعاية تتسق مع استعداداته؛ ولهذا فإن التوجيه المناسب هو أضخم خدمة تقدمها المدارس للأطفال كي تتم التنمية الصحيحة من دون إهمالٍ أو وأدٍ للطاقات الخلاقة. ورغم شيء من القصور في النظريات التربوية الحديثة من مثل نظرية الذكاءات المتعددة، إلا أنها تشتمل في طياتها على طائفة حسنة من المضامين التربوية الهامة التي يتطلبها الميدان بل هي من موجبات النظرة الراقية للإنسان ورؤية طاقاته ووجهته من أجل تحريرها من ضيق الواقع.

هناك حاجة ملحة إلى استحداث إستراتيجية واضحة وعملية لمتابعة التسرب الدراسي وحالات الرسوب والتعثر وتقديم خدمات تخصصية في مجال صعوبات التعلم (learning disabilities) وتشخيصها وعلاجها ومتابعتها قبل تفاقمها قبل أو بعد دخول المدرسة. وإن إتاحة برامج تخصصية للمحتاجين لمعالجة نواحي الضعف عندهم مع استمرارهم في تحصيلهم الشرعي وغيره سيوفر جهود المعلمين وسيجنب الآباء مشكلات لا حصر لها نفسيا واجتماعيا.

إن الواقع التربوي الأليم يخبرنا أن عجز الطفل في الإملاء أو التعبير الشفهي أو القراءة إذا تم تشخيصه مبكراً تيسر سبل علاجه ويتم تلافي خطره بأقل الخسائر الممكنة، ولكن المعضلة الكبرى في عالمنا العربي أن الطفل الراسب يعامل بقسوة ويلام على تقصيره دون أن نكتشف الأسباب الكامنة وراء تعثره المستمر. إن منع التسرب من المدرسة أو الرسوب الأكاديمي من أوجب الواجبات التربوية التي يجب أن يتحمل تبعاتها المربون، فكل طفل عنده قدرات خلاقة ونحتاج إلى تنويع الوسائل التعليمية لنستثمر ونصقل تلك المواهب وفقا للفروق الفردية وفي ضوء الوسائل التعليمية المتقدمة تقنيا وفي سياق نظرية الذكاءات المتعددة التي تنادي بوجود بضعة ضروب من الذكاء لدى كل فرد كالذكاء الاجتماعي والنفسي والحركي والموسيقي، ومن الظلم أن نحكم على أطفالنا بمنظور التحصيل الدراسي فقط فنضيق الآفاق. كل طالب منتظم في مدرسته يمكن أن يحقق تقدما في أكثر من مجال ولهذا فإن شعار القرن الواحد والعشرين في المدارس الأمريكية[٧] أنه لا مجال لتخلف الأطفال وتأخرهم عن الركب (no child left behind) الجميع مؤهل للتقدم، وإن تخلف البعض فإن اللوم سيقع على عاتق السياسات المدرسية، وبذلك ستزيد مسؤولية المدرسة؛ لأنها هي المسؤولة الأولى عن توفير المناخ اللائق لإحداث النمو المرغوب. إن المحاسبة (accountability) تتوجه للمدرسة قبل الأسرة فالمدرسة هي الجهة المختصة والمؤهلة وعليها أن تدرك جوانب تقصيرها تجاه تحصيل الطلاب وهي مطالبة قبل غيرها برفع تحصيلهم وتغيير الاستراتيجيات نحو الأفضل لتفادي رسوب الأطفال وهدر الطاقات والإمكانات. إن المدارس تستلم ميزانية مالية لتحقيق هدف محدد، فإن لم يتحقق الهدف فإنها ملزمة بتغيير سياساتها وتوفير برامج معينة لمساعدة الطلاب الضعاف بعد نهاية الدوام الدراسي أو أثناء الدوام أو تقديم برامج منزلية عبر وحدات متنقلة متخصصة لمساعدة المحاجين لها من الأطفال وتدريب الأمهات والآباء على مهارات تساعدهم في عملية تجاوز التحديات. إن الغرب يعتقد أن جميع الأطفال نجباء ويتم

التعامل معهم على هذا الأساس، فلا مجال لتبرير الرسوب بينما يرسب في بلادنا الكثير الكثير من الطلاب والطالبات وينعتون ظلما بالغباء ولا ذنب لهم سوى إدارات تعليمية تجهل المعوقات التي تواجه المتعلمين وعائلاتهم، ولا تمتلك النظريات التربوية العادلة التي تنصفهم.

من المحزن أن يرسب الطفل في مدارسنا ونستسلم لنسب السقوط، ويؤمن غيرنا أنه لا مكان للفشل في مدارسهم. من المبكي أن نرى دموع طفل وهو يشكو من أساتذته؛ لأنهم قالوا عنه إنه غبي، ثم نرى أمما من حولنا يغرسون في نفوس أبنائهم وبناتهم أنهم خلقوا في أحسن تقويم وأنه لا يقبلون أبدا فكرة الرسوب أو التسرب من مدارسهم، وفي عجالة وحزم يضعون سياسات تربوية حكيمة وصارمة تقلص حالات الفشل إلى أدنى مستوياتها وتفتح أبواب البدائل والحلول الناجعة لكل متعثر! آن الأوان حقا لأن نراجع تجاربنا في التعليم الشرعي والمدني كي نوقف مأساة مستمرة ومحبطة لملايين الأطفال المحطمين الذين تسربوا أو رسبوا من وفي مدارسنا بغير ذنب اللهم إلا سياسات بالية لا بد من مراجعتها جوهريا ونقدها برفق، وتطويرها بحكمة كي لا تضيع الأمانات. هذا توجه قلناه ونكتبه ونكرره لصناع القرار وهو أمر في غاية الأهمية.

تمكين المرأة

المرأة شريكة الرجل في حمل رسالة الإصلاح وتعمير الحياة والتمتع بمباهجها لقول الله تعالى ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[٨] وقال سبحانه: «**إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً**﴾[٩].

يؤمن عدد غير قليل من الباحثين بأننا لا نحتاج إلى أي خبرة من غيرنا في كيفية غرس الخلق القويم واكتساب السلوك السليم[١٠] والمرأة المسلمة في ديارنا العربية لم تهمش قط فلقد «**عاشت المرأة ما عاشت مكرمة معززة مدللة حاكمة على زوجها من خلف ستار، ولم تحس يوماً أنها مهضومة الحق أو أنها مضطهدة أو سجينة أو مهدورة الكرامة والشخصية،**

حتى ظهر ذلك النفر من الكتاب، فأحل الصراع والتنازع بين الجنسين محل التواد والتراحم. ومن عجب أن الذين حملوا اللواء في الدعوة إلى ما يسمونه (حقوق المرأة) كانوا من الرجال، ولم يكونوا من النساء. ولم يكن من صنيعهم إلا إفساد الحياة على المرأة والرجل كليهما!.»[١١]. ويعتقد طائفة من الباحثين المتخصصين في التربية الإسلامية اليوم أن الجانب الفطري في طبيعة خلْقة المرأة وظروفها الجسمية والنفسية لا يسمح لها بتحمل المسؤوليات العامة كمسؤولية قيادة السيارات[١٢] ولهذا لا مجال لأي محاولة إسلامية لتحسين واقع المرأة لأنها مكرمة سلفا منذ العصر النبوي ولا مكان اليوم في بلادنا لأي (قضية) موهومة للمرأة ولو كان في إطار ما يسمونه رؤية إسلامية كما وضح ذلك صالح بن فوزان (٢٠٠٤م) وسليمان بن صالح الخراشي في كتابه نقد كتاب «**تحرير المرأة في عصر الرسالة**» لمؤلفه عبد الحليم أبو شقه. ويعتقد الخراشي جازماً «**أن من يطعن في مناهجنا الشرعية فإنما هو يطعن – شاء أم أبى – في الكتاب والسنة!**»[١٣]. ولكن هذه الآراء التي يراد لها أن تكون الحق وحده والفيصل في الأمر كله تواجه نقدا موضوعيا متناميا لمعارضتها ومناقضتها لأبسط مبادئ المواطنة والمواثيق الدولية التي لا تتعارض في معظم بنودها مع سماحة الإسلام.

تعاني الكثير من الكتب الدينية من تجريد المرأة من رسالتها الحضارية في الحياة لتشارك زوجها ومجتمعها. إن المقررات الشرعية ركزت على حقوق المرأة وتكريمها واحترامها، ولكن دون دخول في التفاصيل التطبيقية لهذا الاحترام. بل إن بعض المقررات الدراسية قد ذهبت إلى حد حرمان المرأة من بعض الأدوار المجتمعية وبخاصة في المجال السياسي والاقتصادي والإداري، فضلا عن التنفير من عمل خارج البيت بشكل عام[١٤].

يتم التعليم الديني في بعض الدول العربية في معهد متخصص يتبع وزارة التربية والتعليم ويقدم للبنين فقط، وهو يأخذ نفس اتجاه التعليم الأساسي و التعليم الثانوي في التعليم العام من حيث عدد سنوات الدراسة وسن القبول، إلا أنه يركز على الدراسات الدينية الإسلامية بفروعها المختلفة وذلك بهدف إعداد رجال على مستوى لائق من الخبرة في شؤون الدين الإسلامي[١٥] ومن المعلوم أن حاجة المرأة لا تقل عن حاجة الرجل للثقافة الشرعية المتخصصة.

إن زيادة عدد المعاهد الشرعية كي تسع الراغبات في الالتحاق بتلك المعاهد من بشائر الخير إذا كانت تشجع الفكر الناقد الحر الذي يؤهلهن لممارسة حقوقهن الدينية والمدنية كي

يلعبن دورهن الكريم في البيت والمجتمع في إطار الدين الإسلامي السمح. إن مراجعة أعداد الطلبة الخريجين من البنين في التعليم الديني في دولة الكويت[١٦] وغيرها من الدول تبين الحاجة إلى استقطاب المزيد من النساء ليأخذن نصيبهن العادل من التعليم الديني الذي يشهد تكدس عدد الذكور وتقلصاً في عدد الإناث حتى أصبحت هيئات الفتوى كلها من الرجال لعدة قرون، فهي مرتبطة بهم ، ومقتصرة عليهم. وكذلك الأمر في ميدان البحث والتخصص الأكاديمي حيث استحوذ الذكور على فرص أكثر من الإناث ما يقدم صورة غير دقيقة عن الإسلام الذي يرحب بالجنسين معا.

شواهد كثيرة وأدلة مستفيضة تؤكد أن المرأة –حين تهيأ لها الفرص التعليمية التي يستأثر بها الرجل – لن تكون أقل نجاحا في الاستفادة من هذه التسهيلات، التي زعم الرجال أنها قاصرة عليهم مدى القرون الماضية. والنظرة السيئة للنساء وتجاهلهن إنما هي من أثر الثقافات الوافدة على الأمة المسلمة وجزء من التركة الأخلاقية الاجتماعية التي خلقتها الحياة العربية في عصور غابرة. يدرك المتخصصون في الفكر التربوي الإسلامي أن جذور أزمة النساء يمكن تتبعها في كتب التراث حيث ركزت في مواطن كثيرة على تأديب الصبيان وحدهم دون الفتيات، فلم يوجه إليهن أو للمرأة عموما أية عناية تذكر وكأن الرجال هم الذين ينبغي عليهم ويحق لهم أن يتعلموا ويتهذبوا[١٧].

تؤكد التقارير التربوية العالمية على أن المرأة لا تتمتع في أي من المجتمعات بفرص متساوية مع الرجل، وتقوم التربية الحالية في كثير من الدول الإسلامية وغيرها بتعزيز نموذج المرأة المطيعة التابعة الخاضعة، فلابد من توفير فرص عادلة لتنمية الذكور والإناث[١٨] فالتعلم «**هو أنجع عنصر في التنمية**»[١٩] لتحرير الجميع من التسلط والطاعة العمياء والسلبية.

قدم عبد الكريم بكار مجموعة مقترحات لتطوير التعليم الشرعي وقال: «**وأعتقد أنه قد آن الأوان للانشغال بتنمية المرأة المسلمة ، وتأهيلها للوظائف التربوية والاجتماعية التي تنتظرها؛ ولابد أن نعوضها عن الإهمال السابق الذي كانت تلقاه من شرائح المجتمع كافة!**»[٢٠] وتقترح اللجان التربوية المتخصصة أن تقوم المعاهد الدينية بإضافة مواد ومقررات في: رعاية الأسرة ودور المرأة في خدمة المجتمع مع التوسع في فتح معاهد للبنات في المناطق المختلفة[٢١].

يدرك المتخصصون في التربية أن التربية الإسلامية تربية ثرية[٢٢] وأنها توفر العدالة

الاجتماعية للجنسين وتتيح فرصة المشاركة العادلة في الحياة العامة[٢٣] ولقد أصبحت قضية إنصاف المرأة وتمكينها، من الموضوعات الهامة في أصول التربية الاجتماعية[٢٤].

نخل المناهج على مهل

يطمح المربون إلى تطوير وتبسيط المناهج الدراسية مع الحرص الشديد على عدم تسطيحها. وإن تخليص المناهج من الحشو وترغيب المتعلم باللغة العربية وعلومها الآلية قضية بالغة التعقيد فالمجتمعات العربية تعاني من ثنوية اللغة حيث تطغى اللهجات المحلية على ألسنة العامة والخاصة ولم تعد اللغة العربية الجميلة تسعف المثقف العربي في حواراته اليومية، بل هي مجموعة طلاسم ذات شواهد وأمثلة مبتوتة الصلة عن الواقع. ولا ريب في أن لغة العرب مظلومة، فهي لغة القرآن الكريم ولغة علم وحضارة وتنمية وصالحة لاستيعاب الثقافة وفنون العصر، ولكن الجهود المبذولة لتذليل الصعوبات تكاد تكون معدومة. إن تبسيط وتجديد طرائق اللغة العربية وتدريسها في إطار التغيرات التكنولوجية الحديثة، والوسائل التعليمية المتطورة، والنظريات التربوية المعاصرة ضرورة لا بد من التدبر فيها لتجديد الحركة التعليمية عموما.

لقد كانت نسبة النجاح في امتحان اللغة العربية في شهادة الثانوية العامة للمعهد الديني في دولة الكويت للعام الدراسي ٢٠٠٤ م هي ٣٧ ٪ ما يعني أن خللا حقيقيا يواجه الإدارة في المعهد الديني[٢٥]. إن الجهود المبذولة لخدمة لغة القرآن الكريم غير كافية إطلاقا والحاجة ماسة لخطوات تتسم بالتجديد والتبسيط وربط تعليم اللغة العربية بالتطور التكنولوجي للارتقاء بفن تعلم لغتنا الجميلة. وكما قال عميد الأدب العربي طه حسين «**ولنجتهد في أن نخفف عبء النحو على المتعلمين ما وسعنا ذلك ولا نفرض عليهم منه إلا اليسير الهين الذي لا يمكن الاستغناء عنه**».

قال الجاحظ في الرسائل وهو ينصح المؤدب : فصل في رياضة الصبي «**وأما النحو فلا تشغل قلبه منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه. وما زاد على ذلك، فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أرد عليه منه من رواية المثل والشاهد، والخبر الصادق، والتعبير البارع. وإنما يرغب في بلوغ غايته ومجاوزة الاقتصار فيه، من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور، والاستنباط لغوامض التدبر، ولمصالح العباد والبلاد، والعلم بالأركان**

والقطب الذي تدور عليه الرحى؛ ومن ليس له حظ غيره، ولا معاش سواه. وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إلى شيء»[٢٦].

مراجعة المناهج الشرعية دون تهويل أو توهين

يوصي الأستاذان **إبراهيم السكران و عبد العزيز القاسم** بالتوصيات التالية:

١- «إعادة النظر في المقررات الدراسية بحيث تتم تنقيتها من آثار المعارك الكلامية والسياسية في تاريخ الجدل العقدي، لتتركز على تقرير مقتضى النصوص برصانة ورفق، وتجنيب الطالب المعارك الكلامية التي يمكن أن تترك للمختصين.

٢- تنقية المقررات من نزعات التشدد، والتركيز على ما دلت عليه النصوص واستقر عليه إجماع الأمة.

٣- تعميق مفاهيم الحقوق الشرعية للإنسان.

٤- تقرير قواعد التعامل مع المخالف كالعدل والرحمة والمجادلة بالتي هي أحسن.

٥- إعادة التوازن إلى مضمون المقررات الدينية بحيث تتناسب مع حاجات المتلقي بتقرير مقتضى النصوص وتجنب المجادلة وتجنيب الناشئة مزالقها.

٦- ضبط منظور فقهي متزن تجاه الحضارات والمعارف؛ بحيث يتمكن المتلقي من استثمار نتاج الحضارات والمعارف دون إفراط أو تفريط في التعامل الفقهي معها.

٧- ضبط منظور فقهي متزن تجاه التعامل مع الآخرين في حالات السلم والعدوان والعهد وغيرها بإيجاز يقرر الرؤية العامة دون إرباك أو تفصيل.

٨- توعية المتلقي بواجباته الاجتماعية (فروض الكفاية) وآليات أدائها.

٩- توعية المتلقي بواجباته في المشاركة السياسية الشعبية وآليات أدائه».

١٠-إظهار دور المرأة في تنمية المجتمع.

ويرى **محمد عبد الغفار الشريف** «**إضافة دراسات علمية بحتة مساندة اختيارية إلى جانب دراسة الطالب في المعهد لنفتح أمامه المجال لدراسة أكاديمية في هذه العلوم كي تتاح للخريج خيارات متنوعة مثل أقرانهم في نظامي التعليم العام والمقررات فيزال بذلك الانفصام المفتعل بين رغبة الطالب بتعلم دينه والتخصص في العلوم الشرعية وبين تأمين**

مستقبله الاجتماعي وتحقيق أمنه الوظيفي، إذ إن إدخال الدراسات المساندة من شأنه أن يزيل الصراع الذي يعيشه الطالب بين الحفاظ على هويته وتأمين مستقبله»[٢٧].

تجديد طرائق التعليم

إن طرائق التعليم كثيرة ولكن التعليم المرتبط بالمعاينة أي الخبرة الحية يعد من أكثر الطرائق تأثيراً، ومن ثم فإن التربية الميدانية وصنع المواقف الهادفة من أساسيات التدريس الفعال. ومن الطرائق النافعة أيضا أسلوب حل المشكلات «ويستخدم عندما يهدف المعلمون إلى إكساب التلاميذ مهارات حل المشكلات الرياضية، أو العلمية أو بعض المواقف الاجتماعية. وفي هذا الأسلوب يبدأ المعلم بشرح كيفية التصدي لمشكلة محددة، فيعرض مجموعة من الخطوط اللازمة لذلك على السبورة. ثم يقوم باقتراح مشكلات مشابهة، ويطالب التلاميذ بتحديد الخطوط اللازمة لحل كل منها، ويقوم بالتجول وسط التلاميذ ليتابع عملهم، ويقدم النصائح والتوجيهات الفردية لمن يحتاجها. وبهذه الطريقة يتدرب التلاميذ على أساليب متعددة لحل المشكلات»[٢٨]. ومن اللازم أن نتنازل عن الأسلوب التقليدي التلقيني المنفر في أنشطة المؤسسات التعليمية الدينية وغيرها، ولا بد من دراسة الطرائق الحديثة وانتقاء الأمثل منها وتطويرها بما يتفق مع أهدافنا التعليمية. إن نبل الأغراض والمقاصد لا يبرر سلوك الوسائل المنفرة، فالحفظ يحتاج إليه المتخصص في العلوم الشرعية ولكن هذا لا يعني استخدامه بطريقة غير محببة لنفس الطفل.

الوحدة في منظور المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

إن الصراعات المذهبية صدعت صرح الأمة المسلمة، وأذهبت بهاء وحدتها، وشوَّهت جمال عظمتها، وفرقت الشمل وبددت الطاقات، ولا بد من تمكين مؤسسات دينية فتية بنشاطها، حكيمة بسياساتها، تعيد للمسلمين عوامل العافية ومستلزمات القوة؛ لأن عدم تجاوز الخلافات وإهمال معالجتها أو مواجهتها في إطار علمي بعيد عن التجريح سيظل من معوقات التنشئة السليمة مهما جاهدنا في الإحسان في الميادين الأخرى.

«إن الجامعات والمعاهد ومدارس التعليم مجتمعة ومنفردة، تبنى فيها عقول الناشئة، وفيها تتكون مدارك الأجيال، وفيها يتربى الإنسان ويتعلم المسلم أمور دينه ودنياه، وتتفتح فيها الآفاق الفكرية وتنمو القرائح العلمية؛ لذلك فإنها تعتبر أعظم ميدان وأوسع مجال لنشر ثقافة التقريب بين الأجيال وتزكيتهم بالأفكار الوحدوية الإسلامية. ومن هذا

المنطلق، فإنه من الأهمية بمكان إعادة النظر في برامج التعليم خصوصاً في ما يتعلق بمواد التربية الإسلامية، والعمل على توحيد منابعها، وتصحيح مفاهيمها حول بنية المذاهب الإسلامية، وتكييف برامجها ومناهجها التعليمية، وفق الأسس والأغراض التي تستهدفها، مع تفهم الخصوصية المحلية وإزالة ما علق بها أو بمراجعها الدراسية من شوائب القدح والنيل من المذاهب الإسلامية الأخرى، مع العمل على دعم مناهج الدراسات العليا لا سيما التخصصية منها، وتوفير إمكانية قدرتها على تخريج المجتهدين والعلماء المبرزين في مسائل الفقه وعلوم الدراية، ومكوّنات الرأي المبني على النهج الإسلامي القويم، وتعميق العلم والمعرفة بأصول الاجتهاد وقواعده، ومتطلباته من العلوم المساعدة، وتشجيع ذوي المواهب والحفظة، للانخراط في الدراسات التخصصية الجامعية والعليا»[٢٩].

إن الساحة التربوية تحتاج إلى « **العمل على تذويب الغلوّ والتعصب المذهبي، أينما وجد، والارتقاء بمفهوم الاختلافات الفقهية إلى مقاصدها، وإعادتها إلى جذورها الإسلامية الصحيحة، دون حيف أو تشنج أو تعصب، بغرض إيجاد أرضية إسلامية صلبة للتبادل المعرفي، وتكوين وحدات فكرية إسلامية تتفاعل مع المستجدات الحياتية، وتعي التحديات الجديدة التي تحدق بالعالم الإسلامي**»[٣٠].

إن «إدماج مادة (ثقافة التقريب بين المذاهب الإسلامية) في كل مناهج المراحل التعليمية، وبصورة أخص في المعاهد والمدارس والجامعات الدينية ذات الطابع المتخصص في العلوم الشرعية، ووفق أسس تربوية، والتركيز عليها، في كل مسارات العملية التعليمية، والعناية بها كمادة تطبيقية صفِّية ولا صفِّية أساس يحصل الطالب عند تفوقه فيها على تقدير أعلى في علامات النجاح التعليمي»[٣١].

يسعى التعليم المعاصر إلى تحقيق التواصل بين الثقافات، ولقد قامت أجهزة الاتصالات بتقليص المسافات وتخطي الحدود الجغرافية بسهولة وبدأ الطالب في مدرسته وبفضل الحاسب الآلي يستعين بخبرات متنوعة عبر التمكن من البريد الإلكتروني والإبحار في شبكات الإنترنت، فهل وضعنا هذه التغيرات والخوض فيها في الحسبان؟ وهل أعددنا مدارسنا لتكون معابر حضارية ومنتديات عالمية يرتادها المهتمون ليلا ونهارا؟ هل تسلح الأبناء بلغات أجنبية تمكنهم من فهم الخطاب اللائق للتفاعل مع الثقافات وفق مبادئ التسامح والحكمة والهوية الإسلامية؟ هل الإدارات التعليمية في المؤسسات

الشرعية مستعدة للانطلاق في المضمار الإلكتروني واستثمار خدماته المتنوعة؟

إن الاستسلام لليأس ونشر ثقافة القنوط والخضوع من أعظم القواصم التي تهدد الأمة المسلمة. إن أزمة الأمة كبيرة ولكن إيماننا بمذخورات الخير أكبر من كل مانع. هذه هي الرسالة التربوية التي تقع مسئولياتها الجسيمة على عاتق المؤسسات الشرعية كي تمارس دورها العصري على بصيرة ﴿ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾(٣٢).

الهوامش:

(١) سعيد إسماعيل علي، التعليم الديني: موسوعة سفير لتربية الأبناء، القاهرة، نشر سفير،١٩٩٨، ج٢، ص ٢٥٥.

(٢) عبد الرزاق الشايجي، و عبد الله المعتوق، وشافي الهاجري، آراء أعضاء التدريس بكليات الشريعة وأقسام الدراسات الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي حول (معوقات البحث في العلوم الإسلامية): دراسة ميدانية، مجلة الأحمدية، العدد الثاني عشر، رمضان ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.، دبي، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، ص٣٢٧ - ٣٣١.

(٣) الديوان الأميري، إنجازات اللجنة التربوية في عشر سنوات، الكويت، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ٢٠٠٣م، ص ٨٩.

(٤) وزارة التربية، فلسفة التعليم الديني وأهدافه التربوية، الكويت، ٢٠٠٣ م، ص ٣١.

(٥) التقرير الختامي لمنجزات لجنة وضع برنامج إصلاحي لمسيرة التعليم الديني، الكويت، وزارة التربية- قطاع التعليم النوعي، ٢٠٠٢ م، ص ٩١.

(٦) مصطفى فهيم، المنهج التربوي في ثقافة الطفل، ط ١، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٣ م، ص ١٥.

(٧) http://www.ed.gov/nclb/landing.html

(٨) سورة التوبة: الآية ٧١.

(٩) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

(١٠) محمد محمد حسين، حصوننا مهددة من الداخل، ط ٤، بيروت: المكتب الإسلامي،١٩٧٧م، ص ٥٣.

(١١) المصدر نفسه، ص١٢٩.

(١٢) وبلغة مغالية يكتب بعض المتخصصين في أصول التربية الإسلامية عن نظرته القاتمة عن إمكانات المرأة، فيقول عن عجز المرأة عن قيادة السيارات: «الإناث أقل قدرة على تعلم المفاهيم الجغرافية من الذكور. ولا شك أن هذه القضايا الفطرية مهمة لإتقان مهارة القيادة وأهم من هذا كله الضعف الصحي العام الذي لا تنفك عنه المرأة في العموم من آثار الدورة الشهرية، ومضاعفات النفاس وفترة الحمل، من حيث: الانفعالات النفسية، وارتفاع الضغط، وكثرة الصداع، والتوتر، والقلق، والتذبذب، والكآبة، وحدة المزاج، والآلام العامة خاصة في الحوض والظهر، والغثيان، وما يصيب عامة النساء الحوامل من الاضطرابات النفسية، وما يرافق ذلك من انكماش فطري طبيعي في حجم الدماغ عندهن في أثناء الحمل، وما يصاحب ذلك من ضعف الذاكرة، وصعوبة التذكر. إلى جانب تأثير هذه الأعراض على الاتزان العام، مما قد يدفع المرأة في هذه الظروف الفطرية إلى شيء من العنف والعجلة في بعض المواقف؛ ولهذا يشير العديد من الدراسات والإحصاءات المختلفة إلى ارتفاع نسبة تعرض المرأة أكثر من الرجل للاضطرابات النفسية، وحدة الانفعال، والانهيارات النفسية خاصة في هذه الفترات الفيسيولوجية، وبعد الولادة، وفي سن اليأس، وبعد عمليات الإجهاض. ومن المعلوم أن واحدة من هذه الأعراض الجسمية لا تسمح للرجل واقعيًا ولا نظاميًا بالقيادة، فكيف بها مجتمعة؟ ولا شك أن ما بين ربع إلى ثلث النساء على الأقل يقعن تحت هذه التأثيرات الفطرية بصورة دائمة، بمعنى أن ثلث النساء في المجتمع لا يصلحن - تحت ضغط هذه الطبيعة الفطرية وتأثيراتها الجسمية - لقيادة السيارات» (باحارث، ٢٠٠٤ م). وهذه المسوغات وغيرها يرفضها الأطباء من مثل حسان حتحوت (ص ٨٩) وغيره كثير لأنها ذريعة واهية لإبعاد المرأة عن أنشطة الحياة العامة ولأن النتائج الطبية تقر الاختلاف بين الجنسين ولكنها لا تنتقص من قدر القدرات. يقول حسان حتحوت «ويؤذي ضميري المسلم هذه المهانة والوضع الخفيض والانتقاص من قدر المرأة، التي تفشت في معظم العالم الإسلامي إن لم نقل في كل العالم الإسلامي. وما زالت المرأة مواطنا من الدرجة الثانية» باحارث، ٢٠٠٤ م (ص ٨٥).

(١٣) سليمان بن صالح الخراشي، مغالطات القاسم والسكران في بحثهما عن المناهج الشرعية بالمملكة العربية السعودية المقدم إلى مؤتمر الحوار الوطني الثاني، موقع صيد الفوائد (تاريخ الدخول على الموقع: ١/٧/٢٠٠٤. وعنوان الموقع هو: http://saaid.net/book/search.php

(١٤) ناصر الدين الشاعر، حقوق الإنسان في مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، نقلا عن موقع مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان: http:// www.rchrs.org/journal/journal1/t1.htm

(١٥) http://www.education.gov.bh/education/education-5.asp

(١٦) التقرير الختامي لمنجزات لجنة وضع برنامج إصلاحي لمسيرة التعليم الديني، مصدر سابق، ص ١٥.

(١٧) محمد حسان حسان، ونادية جمال الدين، مدارس التربية في الحضارة الإسلامية، ط ١، القاهرة، دار الكتاب المصري٢٠٠٣م، ص ٣٠٩- ٣١٢.

(١٨) تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، بيروت، منشورات منظمة اليونسكو، ٢٠٠٣ م، ص ٣- ٥- ١٥.

(١٩) التنمية في الطفولة المبكرة: إرساء أسس التعلم (ملف موضوعي)، اليونسكو، ٢٠٠١ م، ص ٣٣.

(٢٠) عبد الكريم بكار، حول التربية والتعليم. ط ١، دمشق، دار القلم، ص٢١٩.

(٢١) التقرير الختامي لمنجزات لجنة وضع برنامج إصلاحي لمسيرة التعليم الديني، مصدر سابق، ص ٦١.

(٢٢) Cook. B. J. (2003) Islam. In Encyclopedia of Education. Vol 4. (2ed), New York: Macmillan Reference: Thomson Gale, P1327.

(٢٣) Bigger, S (2000). Religious Education, Spirituality and Anti-racism. In Education, culture and values. Spiritual and education. Volume V. edited by Mal Leicester, Celia Modgil and Sohan Modgil. London: London: Falmer Press, P19.

(٢٤) Sadovnik A, R, Cookson P, W, & Semel S,F (2001) Exploring Education: An Introduction to the Foundations of Education. 2nd Edition. Needham Heights, MA: Allyn and Bacon, P350.

(٢٥) أحمد محمد الفهد، امتحان التعليم الديني، جريدة الوطن، الكويت. الاثنين ٥-٧ . ٢٠٠٤م.

(٢٦) الجاحظ، نقلا عن موقع الوراق الإلكتروني، www.alwaraq.com/index2.htm

(٢٧) محمد عبد الغفار الشريف، ورقة مقدمة للحلقة النقاشية حول رؤى وتصورات لتطوير مناهج التعليم الديني في دولة الكويت ودول الخليج العربية ٢٧-٢٨ محرم ١٤١٨هـ الموافق ٢٤-٢٥ مايو ١٩٩٨م تحت عنوان: تطبيقات رؤية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لتطوير التعليم فيها على تطوير التعليم الشرعي. ورقة غير منشورة.

(٢٨) موقع الموسوعة العربية العالمية، . http://www.intaaj.net

(٢٩) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، اعتمدت في مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي عقد في ماليزيا في أكتوبر ٢٠٠٢ م، كما اعتمدها قبل ذلك، المؤتمر الإسلامي الثلاثون لوزراء الخارجية). نقلا عن: موقع الوحدة الإسلامية (تاريخ الدخول: ٢١/٠٥/٢٠٠٤): www.alwihdah.com

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) ورة النحل: الآية ١٢٥.